الاسرائيلي» (**الحوادث**، لندن، ٢١/٤/١٩٨٩، ص ٣٧).

غير ان هذه العملية ليست من البساطة كما تبدو؛ فالانتخابات، حسب مسؤول في وزارة الخارجية، «تبدو لنا انها الطريق الذي يمكن سلوكه»، لكنها «ليست الخيار الوحيد»؛ فهناك خيارات اخرى الى جانب خيار الانتخابات. وكمثال على الخيارات الاخرى، تحدث المسؤول نفسه عن اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين «تنطويان على اسلوب مختلف تماماً لاختيار الممثلين الفلسطينيين من قبل الاردن ومصر» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٤/١٩٨٩).

الموقف الاميركي الاخير لا يدعو الى العجب، اذا ما ارجعناه الى ما يقوله مسؤولون اميركيون بأن الفجوة بين الطروحات الاسرائيلية والموقف الفلسطيني كبيرة، والاقتناع بأن الفجوة، في الوقت الحاضر، على الاقل، غير قابلة للتجسير. وفي هذا الصدد، اكدت صحيفة «نيويورك تايمز» ان شامير وحكومته يريدان اجراء انتخابات في الارض المحتلة بصورة يرفضها حتى اكثر الفلسطينيين اعتدالاً. وحسب الصحيفة، فان المسؤولين الاسرائيليين يريدون قصر حرية التعبير على الاجتماعات السياسية التي تسبق الانتخابات، ولن يسحبوا القوات من المدن، حتى في عزّ الحملة الانتخابية، ولن يسمحوا لمراقبين دوليين بمتابعة الانتخابات. واكثر من ذلك، فان الانتخابات ستخضع لاجراءات تبنّتها الحكومة العسكرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**نيويورك تايمز**، ٢٣/٤/١٩٨٩).

امّا الموقف الفلسطيني، فانه يؤكد انسحاب قوات الاحتلال من المدن والضواحي الرئيسة في الارض المحتلة قبل الانتخابات، التي يجب ان تكون حرّة، وديمقراطية، وتحت اشراف دولي، تعقبها مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية للبحث في القضايا الداخلية المشتركة، مثل السيادة على الموارد الطبيعية والشرطة والأمن، والقضايا الاقتصادية الاخرى، ومرتبطة بالوضع النهائي من خلال مفاوضات بين ممثلين من م.ت.ف. وبضمان اميركي «خطّي» لتقرير المصير في دولة ترتبط، كونفدرالياً، مع الاردن (باتريك تايلور، **الغارديان ويكلي**، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ١٨).

على هذه الخلفية، يرى المراقبون ان التوجّه الاميركي ازاء العملية الانتخابية في الارض المحتلة سيكون في نقطة الالتقاء التي افرزتها فعاليات الادارة الاميركية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي في واشنطن، ومع الحوار الفلسطيني ـ الاميركي في تونس، والتي كشفت، في مجموعها، عن المنطلقات الاميركية للاجراءات التمهيدية الاولى لانجاز العملية الانتخابية، او ربّما المرحلية على طريق الحل النهائي. وما يلفت الانتباه اليه، في هذا السياق، شهادة وزير الخارجية الاميركية الى لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، قال: «ان على الاطراف جميعاً ابقاء مسألة الانتخابات حيّة في اذهانهم ضمن اطار عملية سياسية شاملة»؛ وشدد على ان فكرة الانتخابات «لم تتبلور بعد، وان نقاطاً عدة بقيت عالقة، ليس اقلها اهمية الاشراف الدولي ومشاركة الفلسطينيين خارج الارض المحتلة، ودرجة الهدوء الواجب ان يسود في المناطق [المحتلة] لجعل الانتخابات ممكنة»، واضاف: «يصعب، في رأينا، اجراء انتخابات في اجواء العنف. ولهذا السبب، فان واشنطن ستطلب من اسرائيل و م.ت.ف. اتخاذ تدابير متبادلة لتحسين الاجواء». وقال، «ان الهوّة بين مواقف الاطراف واسعة جداً، والوضع غير مستقر من اجل درس تحرك كبير ومباشر نحو المفاوضات في الوقت الراهن». وتابع، ان المطلوب، بدلاً من ذلك، «عملية على اساس الخطوة خطوة لتحسين المناخ، وخفض حدة التوتر، وبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، تحضيراً للمفاوضات المباشرة»، التي قال انها يجب ان تؤدي «الى اتفاق يتضمّن مبدأ مقايضة الارض في مقابل السلام، وأمن اسرائيل، والحقوق السياسية للفلسطينيين» (**الواشنطن بوست**، ١٥ ـ ١٦/٤/١٩٨٩).

والظاهر، ان فكرة الانتخابات بدأت تواجه صعوبات جدّية كلما ظهر مزيد من الكلام حول تفاصيلها، وما هو مقبول، او غير مقبول، لدى الطرفين الرئيسين، اسرائيل وم.ت.ف. ولكن ابرز الصعوبات التفصيلية التي يركز عليها الرسميون الاميركيون، في هذا الشأن، قضية مشاركة الفلسطينيين من سكان القدس، وعددهم حوالى ١٣٠ ألفاً، في الانتخابات؛ ويقول هؤلاء ان اسرائيل لن تقبل، بأي شكل من الاشكال، اشراكهم؛ في حين ان م.ت.ف. لن تقبل باجراء انتخابات من